# استدراكات الدَّلَانيِّ في كتابه نتائج التحصيل على ابن مالك

أ.م.د. صالح كاظم عجيل الجبوري الباحث. ثابت رحمن فنيخ العامري

كلية الآداب/ جامعة بابل

# AL-Dallani's Recantations in His Book Natae'ej Al-Tahseel About Bin Malik (The Results of the Achievement)

Asst. Prof. Salih Kadhim Ajeel Al-Juburi
Researcher. Thabit Rahman Fneekh Al-Amiri
College of Arts\ University of Babylon

**Abstract**

There are several works in the Arabic language library of great importance until it occupied a large area of commentary, analysis and debate, and this works the book (to facilitate benefits and supplement purposes) to the son of the owner who put it annotations several nearly forty explanation Among them was explained (Astedrakat Al-Dalai, Ala Abn Malek ) Muhammad Al-murabet Al-Dalai, which track the number of the commentators of the facility in a variety of way issues, and those who followed the Dalai is the son of the owner, as However, upon some grammatical issues, was the title of the paper (Correction Holiness the son of the owner in his collection results) and then extrapolated book results It turned out that the collection may Dalai However, the son of the owner, was split on the search on the front and the issues being aware and a conclusion.

**شروط حذف العائد على الاسم الموصول**

الاسم الموصول كما هو معلوم لابد له من صلة تتم بها فائدة الكلام، وهذه الصلة لابد لها من ضمير يتصل بها يعود إلى الاسم الموصول(١)، وهذا الضمير يجوز حذفه في بعض المواضع إذا توافر شروط عدة.

وذكر ابن مالك الشروط التي يجوز فيها حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، إذ قال:((قيد العائد الذي يجوز حذفه بكونه لغير الألف واللام؛ لأنَّ عائدهما عند الأكثر لا يُحذَف، [...] وقيد بالنصب احترازاً من غير المنصوب،[...] وقيد المنصوب بالاتصال احترازاً من المنفصل[...] واشترط في المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازاً من نصبه بغيرهما،[...]، ومثْل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى: {وَآمِنُواْ بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقاً }(٢)، [...وقول الشاعر(٣)]:

وحَاجَةٍ دون أخرى قد سمعت بها جعلتُها للتي أخْفَيْتُ عنوانا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى:{وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ}(٤)، [...] ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله(٥): ما الله موليك فضل فاحْمِدَنْه به فما لدى غَيرِه نفعٌ ولا ضرر

[...تقديره] موليكه [...] ومثال المجرور بإضافة صفة ناصبة تقديراً قوله تعالى: { وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ }(٦) فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى: { فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ }(٧)، [...] ومثال المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصول أو موصوفه به: مررت بالذي مررت به، أو بالرجل الذي مررت به، فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى: ژ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُون ژ(٨)، ومثله قول الشاعر(٩):

(١) ينظر: اللمع في العربية: ١٢٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٤١.
(٣) البيت لـ(سَوَّار بن المُضَرَّب)، ديوان الحماسة: ١٣٧/٢.
(٤) سورة يس: الآية ٣٥.
(٥) لم يعرف قائله.
(٦) سورة الأحزاب: الآية٣٧.
(٧) سورة طه: الآية٧٢.
(٨) سورة المؤمنين: الآية٣٣.
(٩) لم يعرف قائله.

نُصَلِّي للذي صلَّت قريشٌ ونَعبده إن جحدَ العُمومُ

أراد نصلي للذي صلت له، فحذف العائد المجرور باللام؛ لأنَّ الموصول مجرور بمثلها معنىً ومتعلقاً، وكذا لو كان أحد المتعلقَينِ فعلاً والآخر صفة بمعناه كقوله[١]:

قد كنت تُخفي حبَّ سمراء حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالذِي أَنْتَ بَائِحُ

وكذا لو كان الموصوف مجروراً بها كقوله[٢]:

إن تُعْن نَفْسُكَ بالأمرِ الذي عُنِيَتْ نفوسُ قَومٍ سَمَوا تَظْفَر بما ظَفَروا

أراد الذي عُنِيتْ به فحذف المجرور بالباء لأنَّ الموصوف بالموصول مجرور بمثلها، [...] وقد يُحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله[٣]:

ولو أنَّ ما عالجتُ لين فؤادِها فَقَسَا استُلِينَ به لَلان الجَنْدَل))[٤].

ثم ذكر حالات جواز حذف الضمير المرفوع العائد على الاسم الموصول، إذ قال:(( وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازاً من غير المبتدأ كالفاعل،[...] وأمَّا المبتدأ فإن عاد على أيّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً، وإن عاد على غير أيّ ولم يكن خبره جملة ولا ظرفاً جاز حذفه عند الكوفيين مطلقاً كجوازه في صلة أي، ولم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة))[٥].

واستدرك الدلائي على ابن مالك أنَّه أغفل شروطاً في المسألة، إذ قال: ((وأغفل المصنف شروطاً في المسألة نصّ عليها غيره: **أحدها**، أنْ يكون غير مُتبَع، فلا يجوز جاء الذي ضربت نفسه أو زيداً، على رأي ابن السرّاج، وأكثر أصحابنا المغاربة، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي، واختلف عن الفرّاء، وأجمعوا على ورود الحال منه إذا كانت مؤخرة عنه تقديراً، فإن كانت مقدمة فيه، فأجازها ثعلب ومنعها هشام، **والثاني**، أن يكون متعيناً للربط وإلّا امتنع، كجاء الذي ضربت في داره إذ لا يُدرى أهو الضارب أم غيره، قاله ابن عصفور وغيره، الثالث: أن يكون الفعل تاماً لا ناقصاً: كجار الذي كنته))[٦].

وقد بيَّن ابن يعيش سبب حذف الضمير العائد على الاسم الموصول أنّ علة حذف الضمير دون غيره، أنّ الاسم الموصول لا سبيل إلى حذفه؛ لأنَّه هو الموصول، ولا يمكن حذف الفعل؛ لأنَّه الصلة، والفاعل لا يُحذف لأنَّ الفعل لا يقوم من دونه ولا يستغني عنه: فلا يبقى إلّا الراجع فحذفوه، كما وأنّ الموصول وصلته كاسم واحد، ولمّا استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً[٧].

وللرضي تفصيل في المسألة، إذ ذكر أنّ الضمير العائد على الاسم الموصول يكون على ثلاثة أحوال: إمَّا منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فذكر لحذف الضمير المنصوب شرطين: أحدهما: أن يكون متصلاً لا منفصلاً بعد (إلّا) نحو جاءني الذي ما ضربت إلّا إيّاه، أمَّا في حال عدم الاقتران مع (إلّا) فيجوز حذفه كقولك: ضيَّع الزيدان الذي أعطيتهما، أي أعطيتهما إيّاه، كما جوز حذف الضمير المجرور الواقع في محل نصب، والشرط الآخر: أن يكون مفعولاً نحو الذي ضربت زيد، بتقدير: الذي ضربته؛ وجاز حذفه كونه فضلة [٨].

أمّا الضمير المجرور فجاز حذفه بشرط إن يكون مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديراً، نحو: الذي أنا ضارب زيدٍ، التقدير فيه: الذي أنا ضاربه زيد، كما يجوز حذف الضمير في حال كونه مجروراً بحرف جرٍّ معيَّن؛ لأنَّ في التعيين لابد من حذف المجرور

(١) البيت لعنترة بن شداد العبسي، ديوانه: ٤٢.
(٢) البيت للأحوص الأنصاري، شعر الأحوص: ١٤٥.
(٣) سورة طه: الآية٧٢.
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك: ٢٠٣/١-٢٠٧.
(٥) المصدر نفسه: ٢٠٧/١.
(٦) نتائج التحصيل: ٧٥٢/٢.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٩١/٢.
(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣.

مع الجار، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، كقوله تعالى:ژأَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ژ[١]، أي: تأمرنا به، والذي يعيِّن حرف الجرِّ قياساً ما يُجَرُّ به الموصول أو موصوفه، وتماثل المتعلَّقَينِ، نحو: مررت بالذي مررت، أي: مررت به، وما يُجّرُّ به موصوفه نحو: مررت بزيد الذي مررت، أي: مررت به، ويرى أنَّه قد يُحْذَف الضمير وإن لم يُعيَّن الحرف الجار له نحو، الذي مررت زيد، إذ يُحتَمل: مررت به أو معه، أو له، ثُمَّ ذكر أنّ الكسائي يرى أنّ الضمير المجرور وحرف الجرِّ لا يُحذفان معاً وإنَّما الحذف تدريجي فأول ما يُحذَف حرف الجرِّ، فيتصل الضمير بالفعل حتى ينصبه، فيصحُّ حذفه، أمَّا سيبويه فذكر عنه أنَّه يرى حذفهما معاً؛ لأنَّ حذف حرف الجرِّ لا يُقاس في كل موضع، بل الذي جوَّز الحذف طول الصلة[٢].

أمَّا حذف العائد المرفوع على الاسم الموصول فلا يجوز حذفه إلّا أن يكون مبتدأ، ويشترط في المبتدأ ألّا يكون خبره جملة فعلية أو ظرفاً، ولا جارّاً ومجروراً، إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما أن يكونا صلة للموصول، ويرى البصريون إن كان هذا المبتدأ في صلة (أيّ) جاز حذفه طالت الصلة أم قصرت، أمَّا في غير (أيّ) فيحذف العائد بشرط طول الصلة [٣].

ويرى أبو حيان أنّ في مسألة جواز حذف الضمير العائد على الاسم الموصول شروطاً لم يذكرها ابن مالك هي: أن لا يكون الضمير المجرور وحرف الجرِّ في موضع المفعول به للفعل المبني للمجهول، إذ امتنع حذفه وإن استوفى الشروط التي تُجيز الحذف، نحو: مررتُ بالذي مُرَّ به، فلا يجوز حذف (به)؛ لأنَّها في موضع رفع نائب فاعل، والشرط الثاني: أن يتعيَّن الربط به ولا يوجد ضمير معه يصلح للربط بدلاً منه نحو: مررت بالذي مررت به في داره، فلا يجوز حذفه، والشرط الثالث: أن لا يكون الضمير محصوراً بـ(إلّا) أو (إنّما)، أو بمعنى المحصور، نحو: مررت بالذي ما مررت إلّا به، أو مررت بالذي إنّما مررت به[٤].

وذكر ابن قاسم أنّ من شروط حذف العائد، على الاسم الموصول: أن يكون الضمير متعيَّناً للربط نحو: جاء الذي ضربته في داره، وأن يكون الفعل الناصب للضمير تاماً، فإن كان ناقصاً نحو: جاء الذي ليسه زيد، لم يجز حذفه،[٥]وهما من الشروط التي استدركهما الدلائي على ابن مالك في جواز حذف العائد.

وأضاف أيضاً من شروط حذف الضمير العائد، ألّا يكون معطوفاً نحو: جاء الذي زيد وهو فاضل، وألّا يُعطَف عليه نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان، وألّا يكون بعد (لولا) نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك[٦]، ونقل عن الفرّاء وابن السرَّاج جواز حذفه في حال نصبه بفعل ناقص، وقال بعضهم غير مسموع[٧].

وذكر ناظر الجيش الشرطين اللذين ذكرهما ابن قاسم، من كون الضمير العائد متعيَّناً للربط، ويجب أن يُنصب بفعل تام لا ناقص، إلّا أنَّه اعتذر عن ابن مالك لعدم ذكره لهما، إذ يرى في الأول، أنَّ الحذف لا يتمُّ إلّا بوجود دليل على المحذوف، وفي بعض حالات الحذف لا بد من وجود قيودٍ للحذف، ويرى أنَّ قولك: (جاءني الذي ضربتُ في داره) لا حذف فيه لانعدام الدليل على حذف الضمير في (ضربتُ) والرابط هو الضمير المجرور، أمّا الثاني، فيرى أنَّ الأفعال الناقصة امتنع حذف أخبارها في بابها، فإن ورد ما يناقض هذا الحكم في بابٍ آخر فيجب ألّا يشمل المذكور امتناعه أولاً، مثلاً: لو قيل: إنَّ المنصوب بكان وأخواتها لا يحذف، وقيل في باب آخر جواز حذف المنصوب بالفعل، فلا ينطبق هذا الحكم على كان وأخواتها[٨].

ويظهر للباحثين أن دليل ناظر الجيش لا ينهض في ردِّ من استدرك على ابن مالك في أنّ الضمير يجب أن يكون معيّناً للربط، فيرى ناظر الجيش أنّ قولك: (جاء الذي ضربت في داره) لا يتعيَّن فيه الحذف لعدم وجود دليل على الحذف، غير أنّ الذي يستدعي وجود حذف هو عدم اكتمال صورة الكلام عند السامع لبقاء المضروب مجهولاً مما يستلزم السؤال على مَن وقع هذا الضرب؟

(١) سورة الفرقان: الآية ٦٠.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦/٣.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧/٣.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٨٠/٣-٨١.
(٥) شرح التسهيل، ابن قاسم: ٤٥٢/١.
(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٥٢/١.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٥٢/١.
(٨) تمهيد القواعد، ٦٩٥/٢-٦٩٦.

وذكر الشيخ الأزهري أنَّ الضمير العائد على الاسم الموصول المجرور لا يمكن حذفه إن كان محصوراً، أو كان غير متعين للربط نحو: مررت به في داره[١].

والذي يبدو من آراء النحاة صحة استدراك الدَّلائي على ابن مالك الذي أغفل الشرطين الذين استدركهما الدَّلائي وما يؤكد ذلك ذِكْر الرضي وأبي حيان وابن قاسم والأزهري لهما.

**منع دخول الفاء في خبر المبتدأ إن دخل عليه ناسخ**

تعرف الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، والأحرف المشبهة بالفعل، بنواسخ الابتداء أي تنسخ حكم المبتدأ، فمنها ما ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهي كان وأخواتها، ومنها ما تنصب المبتدأ وترفع الخبر وهي إنَّ وأخوتها، ومنها ما تنصب المبتدأ والخبر وهي ظنَّ وأخواتها. ومن المعلوم جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ، وهذه الفاء قد تُمنع مع بعض هذه النواسخ وقد تبقى مع بعضها الآخر.

قال الفرَّاء: ((أدخلت العرب الفاء في خبر (إنَّ)؛ لأنَّها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل (من والذي) وإلقاؤها صواب، وهي من قراءة عبد الله:{إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ}[٢]، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنَّك تقول في (إنّ أخاك قائم)، ولا تقول: (إنّ أخاك فقائم) ولو قلت: (إنّ ضاربك فظالم) كان جائزاً؛ لأنَّ تأويل إنّ ضاربك، كقولك: إنّ من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء))[٣].

حصر ابن مالك جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا دخل عليه ناسخ في ثلاثة نواسخ من دون خلاف فيها، إذ قال:(( وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن (إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ)؛ فأنَّها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل في الحال))[٤].

فاستدرك عليه الدلائي في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي يدخل عليه الناسخ من غير النواسخ الثلاثة المتقدمة، إذ قال:(( وقد ذكر المصنف الخلاف في الثلاثة، فأفاد أن لا خلاف في المنع في البواقي وفي ذلك تفصيل وخلاف، [...]، أنّ الناسخ إن دخل على المبتدأ المستوفي الشروط، فإن كان (ليت أو لعل، أو كان) امتنعت الفاء، وفي لعلّ خلاف إذ ألحقها بعض بما لا يغير معنى الابتداء [...]،وإن كان في الناسخ تحقيق ك(علمت)، فظاهر كلام ابن السرَّاج الجواز))[٥].

وذكر الزمخشري أنّ الاسم الموصول والنكرة الموصوفة الواقعتين مبتدأ أو المتضمنتين معنى الشرط، جاز دخول الفاء في خبرهما على أن تكون الصلة أو الصفة لهما فعلاً أو ظرفاً، ومن ذلك قوله تعالى:{الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ }[٦] وقوله تعالى:{وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ }[٧]، فإن دخلت على هذا المبتدأ (ليت) أو(لعل) فلا يجوز دخول الفاء في خبره إجماعاً[٨].

أمَّا ابن يعيش فقد ذكر حالات جواز اتصال الفاء بخبر الاسم الموصول وحالات عدم الجواز ثم قال:(( فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ والرافع للخبر وهي (إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعلّ ولكنَّ) فذهب سيبويه إلى أنَّ (كأنَّ وليت ولعلّ ولكنَّ) تمنع من دخول الفاء في الخبر لأنَّها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأفعال العاملة فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها

(١) ينظر: شرح التصريح: ١٧٨/١.
(٢) سورة الجمعة: الآية ٨.
(٣) معاني القرآن، الفرَّاء: ٥٦/٣.
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك: ٣٣١/١.
(٥) نتائج التحصيل: ١١٢٧/٤-١١٢٨.
(٦) سورة البقرة: الآية ٢٧٤.
(٧) سورة النحل: الآية ٥٣.
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٧.

أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من أفعال وغيرها، وأمَّا (أنَّ)، فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنَّها وإن كانت عاملة فأنَّها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش لا يجوز دخول الفاء مع (أنَّ) لأنَّها عاملة كأخواتها والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد بها التنزيل))[١].

ذكر رضيّ الدين تفصيلاً وافياً عن دخول الفاء في خبر المبتدأ، فذكر ما يقع بعد (أمَّا) واجب اتصالها به، كذلك ذكر أنَّها تدخل جوازاً في خبر المبتدأ الذي يكون اسماً موصولاً بفعل أو ظرف، أو أن يكون المبتدأ نكرة عامة توصف بالفعل أو الظرف أو(جار ومجرور)، كما نقل عن سيبويه الإجازة فيما تقدم فقط، أمَّا عن الأخفش فنقل الجواز في زيادتها في جميع خبر المبتدأ، ثم ذكر أن جميع نواسخ الابتداء تمنع الفاء في خبر المبتدأ المذكور، إلّا ما استثناه وهي (إنَّ، أنَّ، لكنَّ)، ذلك لأنَّ تلك النواسخ تؤثر معنًى في الجملة، أمَّا(إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) فأنَّها لا تؤثر في الجملة، جاز دخولها على المبتدأ الواجب التصدير في الجملة، كون المبتدأ فيها غير راسخ العرق في الشرطية، وقول رضيٍّ الدين أنّ ابن مالك قد ألحق (أنَّ) المفتوحة ولكنَّ في جواز دخول الفاء في خبرها بـ(إنّ) من غير سماع[٢].

وقد نقل الرضي عن سيبويه في (إنَّ) رأيين: أحدهما: أنَّه ألحقها بـ( لعل وليت) في منع دخول الفاء في خبرها بناءً على قول ابن الحاجب تبعاً لعبد القاهر الجرجاني، وأنَّه خالف الأخفش، وهذا الرأي خلاف لما يراه أبو حيان وموافقه الدلائي، والآخر: أنَّه جوَّز دخول الفاء مع (إنَّ) في نقله عن العبديّ، وأبي البقاء، وابن يعيش[٣].

أمَّا ابن أبي الربيع السبتي فقد ذكر مسألة في الفاء تدخل في خبر المبتدأ إذا كان موصولاً أو نكرة موصوفة، وقد وضع شروطا لدخولها، فجعل في الموصول أربعة شروطٍ: اثنين في الصلة هما: أن تكون الصلة سبباً في الخبر، وأن تكون جملة فعلية أو ظرفاً أو مجروراً، والاثنين في الموصول هما: أن لا يكون الموصول (أل) خلافاً للمبرِّد، ولا يدخل على الموصول عامل عدا (إنّ) فإن دخولها كخروجها، خلافاً للأخفش، الذي يرى زيادتها، وأكثر النحويين منعوا أن تكون زائدة، إذ يرون أنّ زيادة الحروف من دون دليل لا يحتمل التأويل خروج عن القياس[٤].

كذلك الأمر في النكرة الموصوفة وهي (كلّ) إن جاءت مبتدأ فوضع ثلاثة شروط لاتصال الفاء بخبرها: أولها: أن تكون الصفة سبباً، وثانيها: أن تكون جملة فعلية أو ظرفاً أو مجروراً، والثالث هو ألّا يدخل عليها عامل، ما عدا (إنَّ)، ومتى تحققت هذه الشروط فأنت مخير في إدخال الفاء، وإن نقص شرطٌ منها فلا تدخل الفاء في الخبر[٥].

أمَّا أبو حيان فقد تعجَّب من اقتصار ابن مالك على (إنّ، وأنّ، ولكنّ) من دون غيرها من النواسخ في جواز دخول الفاء معها على المبتدأ الذي دخلت عليه هذه النواسخ، إذ قال:((والعجب للمصنف أن ذكر الخلاف في (إنَّ وأنَّ ولكنّ) خاصة، فأفهم كلامه أنَّ باقي النواسخ لا خلاف في أنَّه لا تدخل الفاء معها، وفي ذلك تفصيل وخلاف، فنقول إنْ دخل على المبتدأ المستوفي الشروط ناسخ فإن كان (ليت أو لعلّ أو كأنّ) فلا تدخل الفاء، وفي لعل خلاف، منهم من ألحقها بما لا يُغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء لأنَّها قد وصلت بها الموصولات في قوله:

وأنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبلَ التِي لَعَلِّي–وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا–أَزُوْرُها

[...] وكونها وصل بها الموصول على تسليم ذلك شيء مشترك بينها وبين كأنَّ، فكان ينبغي أن تدخل في خبر كأنَّ كما تدخل في خبر "لعلَّ أو إنَّ أو أنَّ أولكنَّ" ))[٦]، وقد استدل بدخولها على خبر (إنّ) بقوله تعالى:

(١) شرح المفصل: ١٠١/١.
(٢) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣٠٨/١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٣/١-٣١١.
(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٥٧٣/١-٥٧٤.
(٥) ينظر: البسيط في شرح الجمل:٥٧٦/١-٥٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢٤٣/١-٢٤٧، وتعليق الفرائد: ١٣٦/٣-١٥١
(٦) التذييل والتكميل: ١١١/٤.

ژ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم ژ[١]، وقوله: ژ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ژ[٢]، أمَّا (أنّ) فقول الشاعر:

عَلِمْتُ يَقِيْناً أَنَّ مَا حُمَّ كَوْنُهُ فَسَعْيُ امْرِئٍ في صَرْفِهِ غَيْرَ نَافِعِ

و(لكنَّ) في قول الأفوه:

فَوَ الله ما فَارَقْتُكم قَالِيَاً ولكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

و(كان) إن كانت بلفظ الماضي فلا يجوز دخول الفاء في خبرها، أو بلفظ المضارع (يكون) فظاهر قول ابن السرَّاج الجواز، ومذهب الجمهور جواز دخول الناسخ على ما فُصِّل، وذكر أنّ

أبا الحسن الأخفش يذهب إلى أنَّ المبتدأ إذا ضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله[٣].

أمَّا الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنَّ) جاز دخول الفاء في خبره على رأي الفرَّاء، نحو: إنَّ

الرجل الذي يأتيك فله درهم، وحُمل عليه قوله تعالى: ژ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ژ[٤]، فقال أبو حيان والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز[٥].

هذا في ما ينصب أحد الاسمين المبتدأ أو الخبر، وفي ما ينصب الاسمين فقال أبو حيان: ((أو ما فيه تحقيق مما ينصب المفعولين من نحو "علمت"، فظاهر قول ابن السرّاج الجواز، فتقول: علمت الذي يأتيني فله درهم. والظاهر أنَّه لا يجوز لأنَّ الفاء إذا دخلت في الخبر فهو إنشاء للشرط والسبب والإخبار بأنَّه معلومٌ أو مظنون إخراج له عن الأنَّشاء؛ لأنَّ القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عند وفي اعتقادك، فليس إنشاءً حينئذٍ. أو لا تحقيق فيه نحو(ظننت) فالمنع، فلا يجوز: ظننت الذي يأتيني فله درهم، والأخفش يجيزه على زيادة الفاء))[٦].

ورأي أبي حيان أحد المرتكزات التي بنى عليها الدلائي استدراكه على ابن مالك، الذي يرى جواز العطف على معنى الابتداء مع (إنّ، وأنّ، ولكنَّ)، إذ قال الدلائي: (( واعترض أثير الدين قوله: ومن ثم جاز العطف معها على معنى الابتداء، بأنَّ رأي سيبويه والمحققين المنع))[٧].

وتعجب ناظر الجيش من قول الرضي في شرح الكافية أنَّه نقل أنَّ الأخفش منع دخول الفاء بعد (إنَّ)، إذ قال: ((وهذا عجيب؛ لأنَّ زيادة الفاء على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو: زيدٌ فقائم؛ فلو دخلت إنّ على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أسهل وأحسن من وجودها في خبر زيدٍ وشبهه وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد، وقد ظفرتُ له في كتابه معاني القرآن العزيز أنَّه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنّ، وذلك أنَّه قال: وأمَّا ژ وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ژ[٨]، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأنَّ الذي إذا كانت صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء))[٩].

وتابع السيوطي رضي الدين في نقله عن سيبويه بعدم جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ مع (إنّ)،إذ علل السيوطي هذا الرأي بتحقيقها للخبر، والشرط فيه توقف، وقد دفع هذا الرأي ما ورد من السماع في جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه (إنّ) كقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ) ، والحال نفسه مع (أنّ، ولكنّ)[١٠].

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩.
(٢) سورة محمد: الآية ٣٤.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١١١-١١٢.
(٤) سورة الجمعة: الآية ٨.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١١٢.
(٦) التذييل والتكميل: ١١٢/٤.
(٧) نتائج التحصيل: ١١٢٧/٤.
(٨) سورة النساء: الآية ١٦.
(٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠٥٦/٢.
١٠ ) ينظر: همع الهوامع : ٦٠/٢-٦١.

ومن العرض المتقدم يتضح خلاف العلماء في دخول الفاء في خبر المبتدأ إن دخل عليه الناسخ، لا كما يرى ابن مالك ومن تابعه في اقتصارها على (إنّ، وأنّ، ولكنّ) من دون النواسخ الأخرى، ، فمن النحاة مَن ألحق (لعل) بـ(إنّ، وأنّ، ولكنّ) لعدم تغيرها المعنى؛ وكونها وُصِل بها الموصول، فكانت موضع خلاف بينهم، وللعلة نفسها ألحقت بها (كأنّ)، ومنهم من جوّز دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول المتضمن معنى الشرط والصلة فعلاً، وفي النكرة الموصوفة بالظرف والفعل، وما نُقِل سيبويه من منع دخول الفاء في الخبر مع (إنّ) مُلحقها بـ(لعل، وليت)، في حين نقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش أنَّه جوّز دخول الفاء معها، وما استظهر الدلائي من كلام ابن السرَّاج في جواز دخول الفاء في خبر الناسخ الذي فيه تحقيق كـ(علمت)، وهذا ما يؤكِّد استدراك الدلائي على ابن مالك من أنَّ دخول الفاء في خبر المبتدأ ليس مقتصراً على (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ).

**شروط عمل ( ما ) الحجازية**

للعرب في ما النافية مذهبان: أحدهما: مذهب بني تميم، إذ يرون عدم جواز عملها، فهي تأتي لمجرد النفي، والآخر: مذهب الحجازيين، إذ يرون إعمالها عمل (ليس) غير أنَّ هذا العمل مشروط.

وذكر ابن مالك أربعة شروط لعمل (ما) الحجازية، إذ قال:(( ولمّا كان عمل "ما" استحسانياً لا قياسياً اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة إنْ، لأنَّ كلّ واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين، وأحقّ هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدم الخلو من مقارنة إنْ، فإذا وَلِيَتْ "ما" تباينا في الاستعمال، وبطل الاستعمال دون خلاف، ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقص النفي، ولا بتوسط الخبر))[١].

فاستدرك عليه الدلائي شرطين آخرين، إذ قال:(( ونقص المصنف شرطين: ألّا تؤكَّد بما فيجب الرفع، نحو: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، إلّا عند بعض الكوفية[...]، وألّا يُبدَل من الخبر بدل مصحوب بإلّا، نحو ما زيد شيء أو بشيء لا يعبأ به، فتستوي اللغتان))[٢].

ويرى سيبويه في باب ما أجري مجرى(ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، عدم جواز تقديم خبر (ما) عليها فلا تقول: ما منطلقٌ عبدُ الله، وأنَّها لا تعمل في حال انقاض نفيها بـ(إلّا) كقولك: ما زيدٌ إلّا منطلقٌ[٣]، ومن شروط عملها عدم الاقتران بـ(إنْ)؛ لأنَّها تكفها عن العمل كما كفت (ما) (إنّ) عن العمل، فتقول: ما إنْ زيدٌ قائم، بالرفع، فأخرجتها من الحروف العاملة عمل (ليس)[٤]، ومن ذلك قول الشاعر[٥]: ومَا إنْ طِبِّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

وذكر المبرِّد أنّ (ما) شابهت الفعل في معناه، فهي كـ(ليس) في العمل؛ لأنَّها دلت على النفي كدلالة (ليس) عليه، وشابهتها كذلك في دخولها على المبتدأ والخبر[٦]، ولم يكن بين نفيها ونفي (ليس) فصل، حتى أغنت كل واحدة عن الأخرى، غير أنّ هذا الشبه لم يعطها كل ما كان لـ(ليس) من صلاحيات، إذ وضعوا شروطاً لعملها، من هذه الشروط: عدم تقديم اسمها على خبرها؛ لأنَّ ذلك يستدعي أنْ تكون متصرفة في نفسها وبما أنّ تصرفها محال؛ كونها حرفاً والحروف لا تتصرف؛ لالتزامها حالاً واحدةً، وجب أن يكون عملها في حال واحدة، إذ قال: ((وإنّ الشيء إنّما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة))[٧]، وذكر أنّ العربية تجعل المتصرف عاملاً في المُقدَّم والمؤخر، أمَّا غير المتصرف فلم يفارق موضعه[٨].

والشرط الآخر الذي ذكره هو انتقاض النفي بـ(إلّا)؛ لأنَّ القصد من (ما) في قولك: ما زيدٌ منطلقاً، هو نفي انطلاق زيد، أمَّا في قولك: (ما زيدٌ إلّا منطلقٌ) فهو إثبات انطلاق زيد، وعلى هذا تكون (ما) قد

(١) شرح التسهيل ابن مالك: ٣٦٩/١.
(٢) نتائج التحصيل: ١٢٥١/٤.
(٣) ينظر: الكتاب: ٥٩/١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١/٤.
(٥) البيت لفروة بن مُسَيك، ينظر: الأصول: ٢٣٦/١، والجنى الداني: ٣٢٧.
(٦) ينظر: المقتضب: ١٩٠/٣.
(٧) المقتضب: ١٨٩/٤.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/٤.

فارقت (ليس) في نفي الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ژ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ژ[١][٢].

وذكر ابن السرَّاج أنّ (ما) النافية لا تعمل النصب في الخبر إن تقدم معمول الخبر عليها أو على اسمها فلا يجوز أن تقول في: (ما زيدٌ آكلاً طعامَك)، (طعامَك ما زيدٌ آكلاً) أو (ما طعامَك زيدٌ آكلاً) ويرى أنّ ذلك غير جائز حتى في الرفع أي: (طعامَك ما زيدٌ آكلٌ) مخالف الكوفيين، وأجازها البصريون مع انتقاض النفي بـ(إلا)[٣].

ويرى ابن جني أنّ اختلاف الحُكمين في الشيء الواحد ناتج عن علتين مختلفتين ومثَّل لذلك بـ(ما) الحجازية التي أعملها أهل الحجاز تشبيهاً بـ(ليس)؛ لكونها نفياً للحال، وتدخل على المبتدأ والخبر، وأهملها بنو تميم، لأنَّها شابهت (هل)[٤].

والخلاف في عمل (ما) الحجازية لا يقتصر على بني تميم والحجازيين، بل ذهب إلى أبعد منهما، إذ صار خلافاً بين الكوفة والبصرة، فالكوفيون يرون في (ما) عدم العمل؛ لأنَّها خارجة عن القياس الذي أوجب عدم عملها؛ كونها حرفاً والحرف لا يعمل ما لم يختص، وما غير مختصة لدخولها على الفعل والاسم، في حين يرى البصريون عملها؛ لأنَّها شابهت (ليس) في دخولها على المبتدأ والخبر، ونفيها الحال، وزاد هذا الشبه قوة دخول الباء في خبر (ما) كما تدخل في خبر (ليس)[٥].

وذكر ابن عصفور ثلاثة شروط هي: عدم تقديم الخبر على اسمها، وعدم اقتران خبرها بـ(إلّا)، وأنّ لا تصاحبها (إنْ)، فإن فقدت شرطاً من هذه الشروط عادت إلى لغة تميم في عدم العمل في الخبر[٦].

وذكر المالقي أنّ (ما) من الألفاظ المشتركة في نفسها، وفي غيرها، فالاشتراك في نفسها أنَّها تكون حرفاً وتكون اسماً، أمَّا الاشتراك في غيرها، فأنَّها تدخل على الفعل وتدخل على الاسم، ومن دخولها على الاسم، ما يدخل على المبتدأ والخبر، إذ أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون، كإعمال (ليس)، واشترطوا لذلك الشروط التي ذكرها ابن عصفور، ثم ذكر شواهدَ تبيِّن عمل (ما) النصب في الخبر وإنْ لم تتحقق الشروط التي ذكرها، ومنها قول الشاعر[٧]:

فَأَصْبَحُوا قَد أَعَادَ الله نِعْمَتُهُم إِذْ هُمُ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

إذ نصب (مثلَهم) بـ(ما) على الرغم من تقدم خبرها على اسمها[٨].

وذكر أبو حيان خمسة شروط لعمل(ما) الحجازية، إذ فصّل القول فيها، والشروط هي:

**الأول:** ألّا يتقدَّم خبرها على اسمها، فإن تقدَّم الخبر على (ما) رُفع نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وهو رأي الكسائي، ويرى الفرَّاء جواز النصب فتقول: ما قائماً زيدٌ، أمَّا الجرمي فيرى أنَّها لغة، في حين يرى ذلك الأخفش مشروطاً بتقديم (إلّا) على الاسم فتقول: ما قائماً إلّا زيدٌ[٩].

ونقل عن الفرَّاء[١٠]، جواز تقديم الخبر جاراً ومجروراً نحو: ما بقائمٍ زيدٌ، ثم ذكر أنّ (ما) تعمل في الخبر وإن توسط بينها وبين الاسم معمول الخبر وهو جار ومجرور نحو:ما بسيفٍ زيدٌ ضارباً[١١].

**الثاني:** عدم اقتران نفيها بـ(إلّا)، فإن كان بـ(غير) فهي عاملة عند الفرّاء جوازاً، وعند البصريين واجب نصب الخبر، نحو: ما زيدٌ غيرَ عاقل، وما زيدٌ إلّا أخوك[١٢].

---

(١) سورة القمر: الآية ٥٠
(٢) ينظر: المقتضب: ١٩٠/٤.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٥/٢.
(٤) ينظر: الخصائص: ١٦٧/١.
(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٦٥-١٦٦.(مسألة ١٩)
(٦) ينظر: المقرب: ١٠٢/١، واللؤلؤة في علم العربية وشرحها، السُّرَمَرِّي: ٢٥٧-٢٥٩.
(٧) البيت للفرزدق في ديوانه: ١٦٧.
(٨) ينظر: رصف المباني: ٣١٢.
(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٨/٣.
(١٠) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء: ٤٤/٢.
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٩/٣.
(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩٩/٣

**الثالث:** عدم اقتران (ما) بـ(إنْ)، فإنّ اقترانها يمنعها من العمل بلا خلاف كما يرى ابن مالك، والبصريون، والكسائي والفرَّاء، غير أنّ الكوفيين يرون جواز نصب الخبر بها، كما نقل عنهم ابن السكِّيت[١].

**الرابع:** أن لا تتكرر (ما) أو لا تؤكَّد بـ(ما) فيجب الرفع نحو قولك: ما ما زيدٌ ذاهبٌ وهذا عند عامة النحويين، في حين جَوَّز العمل الكوفيون فنصبوا الخبر بها[٢].

**الخامس:** عدم الإبدال من الخبر بدل مصحوب بـ(إلّا)، نحو: ما زيد شيء إلّا شيء لا يعبأ به، إذ يرى أنّ في مثل هذا الحال تستوي اللغتان، الحجازية والتميمية[٣].

والشرط الرابع والخامس هما مما نقصه ابن مالك من شروط عمل (ما) الحجازية عمل (ليس).

وذكر ابن قاسم أنّ هناك شرطين آخرين من شروط إعمال (ما) الحجازية مضافين إلى الشروط الأربعة، إذ قال بعد تعداد شروط عمل ما:(( وزاد بعضهم شرطين آخرين:

أحدهما: ألّا تؤكَّد بمثلها، فإن أُكِّد، نحو: ما ما زيدٌ قائم، وجب الرفع، عند عامة النحويين، وأجازه بعض الكوفيين، [...] وأنشد على العمل قول الراجز[٤]:

لا يُنْسِكَ الأسَى تَأسياً، فما ما من حِمامٍ أحدٌ معتصما

[...]، وثانيهما: ألّا يُبدل من الخبر بدل مصحوب بـ(إلّا)، نحو ما زيد بشيء إلّا شيء لا يُعبأ به، وفي "الكتاب" للصفار جواز نصب الخبر، ورفع ما بعد "إلّا" على البدل من الموضع، وهو وهمٌ))[٥]، وذكر هذا الاستدراك على ابن مالك في شرحه للتسهيل أيضاً[٦].

ويرى السيوطي أنّ لعملها أربعة شروط جعل الثالث منها: عدم تكرار (ما) الحجازية، فإن تكررت امتنع عملها في الخبر، وهو أحد الشروط التي نقصها ابن مالك في إعمال (ما) الحجازية كما ذكر الدلائي في استدراكه عليه[٧].

وتابع الدكتور علي توفيق الحمد من سبقه في استدراكه على ابن مالك موافقاً الدلائي، فذكر الشرط الأول وهو تكرار (ما) ضمناً مع عدم الانتقاض بـ(إلّا)، والشرط الآخر: عدم الإبدال من الخبر بدل موجب بـ(إلّا)؛ لاختلاف كلّ منهما نفياً وإثباتاً[٨].

أمَّا الدكتور فاضل السامرائي فذكر أنّ (ما) و(ليس) لا تماثل بينهما وإن تشابها في بعض الأمور

منها نفي الحال، إذ يرى ليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين يتشابهان تشابهاً تاما، ويرى أيضاً أنّ لكل منهما خصوصية تختلف بها عن الأخرى، فـ(ليس) استعملت استعمال الأفعال، و(ما) حرف، وليس الحرف كالفعل بالنفي[٩]، واستدل على رأيه بعدد من الأدلة ليس المحل محل ذكرها[١٠].

ويظهر من الآراء التي تقدّم ذكرها أنّ من النحاة من يرى أن تكرار(ما) الحجازية، والإبدال من الخبر بدل موجب بـ(إلّا) يمنعان عمل (ما) الحجازية النصب في الخبر كما تعمل (ليس)، ويرجعانها إلى القياس الذي يراه التميميون، وهو أنَّها غير عاملة؛ لأنَّها حرف غير مختص، وممن يرى هذا الرأي الدلائي، إذ اتضح ذلك في استدراكه الشرطين على ابن مالك في شرحه للتسهيل.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٠٠/٤. والجنى الداني: ٣٢٧-٣٢٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠٠/٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٢٠١.
(١) لا يعرف قائله.
(٥) الجنى الداني: ٣٢٨-٣٢٩.
(٦) ينظر: شرح التسهيل، ابن قاسم: ٣١٣-٣١٤.
(٧) ينظر: همع الهوامع: ١١٢/٢.
(٨) ينظر: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٣٠٢.
(٩) ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ٢٣٠/١.
(١٠) ينظر: المصدر السابق: ٢٣٠/١-٢٣٣.

**الخـــاتـمة**

وظهر من البحث الموسوم بـ(استدراكات الدَّلائي في كتابه نتائج التحصيل على ابن مالك) عدد من النتائج التي توصل إليها الباحثان، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- في بعض استدراكاته غلَّب دليل الاستدراك وهو الشاهد النحوي على صحة ما فات الشارح، وفي بعضه الآخر يستدرك إغفال أو قصور الشارح في استيفاء قضية نحوية.
٢- اختلفت طرائق التعبير عند الدَّلائي في استدراكاته على ابن مالك فمرة يستدرك بلفظ (أغفل الشارح) وأخرى بلفظ (نقص الشرح).
٣- الاختلاف في شروط عمل (ما) الحجازية، فمنها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه.
٤- كانت استدراكات الدَّلائي على ابن مالك أحياناً في بعض الشروط لقضية نحوية، وأحياناً أخرى في أدلة قضية نحوية.

**المصـــادر والمـراجـــع**


- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي(٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٣١٧هـ-١٩٩٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي السبتي( ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني(٨٢٧هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن محمد بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي(٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية-المكتبة العلمية، مصر، د.ط،١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.
- ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي(٢٣١هـ)، برواية أبي منصور الجواليقي(٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له، الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي(٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.

- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بَدَوي، هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، للمرادي بدر الدين بن قاسم، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد، مكتبة الإيمان، المنصورة – مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ. (القسم النحوي)
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري(٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان عنترة بن شداد، عني بتصحيحه أمين سعيد، المطبعة العربية، مصر، د.ط، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية، لرضيٍّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٨هـ)، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح المفصل، العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية مشيخة الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر-شارع الكحكيين، د.ط، د.ت.
- الكتاب، أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر( ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (١٠٩٠هـ)، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي – ليبيا، د.ط، د.ت.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمَّان، د.ط، ١٩٨٨م.
- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، يوسف بن محمد السُّرَمَرِّي (٧٧٦هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل (٧٦٦هـ)، تحقيق: وتعليق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د.ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرَّاء(٢٠٧هـ)، قد له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- المُقْتَضَب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد(٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، د.ظ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المُقرِّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ١٩٧٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.